

يعني الذي يروي في العام في الاضحية ويؤمن بقيل شوك قال والسؤال تشتق من ساك  
 السبى اذا دللته واشاد به الى المشتق من التناون بمعنى التمايل يقال اجابت  
 الجبل تنشا ولما ي تمايل في مثنيتها والوجه انه من ساك فاذا دلل هذا الكلام اهد  
 اللغه فيه وصوت اصطلاح الفقهاء استعمال عمود او نحو في الاسنان لانها  
 النغمة نحو والله اعلم وقوله مطهرة للضم مرصاة للرب سوت حها  
 وميم الغير محققه على المشهور وفي لغته يكون تشديدها وقد بسطت  
 ذلك في تصديق الاسماء واللغات وقوله يستحب في ثلثة احوال كذا هو  
 في المصنف ثلثه وهو صحيح وفي الحال الثمان التذكير والثاني ثلثه فقا لثنته  
 احوال وثلاث احوال وحال حسن وجهه وقوله صلاه في ثلثة احوال  
 صلاه في ثلثة احوال ثمانية اكن من ثواب سبعين وقوله لا تدخلوا على  
 فلما بضم القاف واسكان اللام وبالحاء المهملة جمع افصح وهو الذي علمت  
 ففتح بفتح القاف واللام وهو صفره وشرح بربك بان فاصح الجهم ويقال  
 فيه ابي الفلاح بضم القاف وتخفيف اللام ويقال في الرجل يفتح القاف وكسر  
 اللام وافق وقوله وقد يكون بالانتم وهو تركه لكل لازم بفتح الهمزة  
 واسكان الراء واصله في اللغة الامساك وذكره الشافعي وناولده احكاما ثمانية  
 احدها الجوع والثاني السعوت وكلامه صحيح وقول المصنف ترك لكل كان  
 ينبغي ان يقول ترك لكل والشرب وقوله يشوصفه موضع الشرب المعجم  
 وبالصاد المهملة والشوخر لكل الانسان عرضا السؤال كذا قاله الخطابي  
 وعينه وقيل الغسل وقيل الشغية وقيل غير ذلك والصحيح الاول والله اعلم  
 المسئلة الثالثة العباس والعباس بن عبد المطلب ابو الفضل عم رسول الله  
 صلي الله عليه وسلم وتام نسبة في نسب النبي صلي الله عليه وسلم وكان  
 اسن رسول الله صلي الله عليه وسلم بسنتين او ثلاث تولى المدينته  
 سنة اثنتين وثلاثين وقيل ربيع وثلثين وكان اشبه الناس سوا المسئلة

الرابعة في الاحكام قال السؤال سنة ليس بواجب هذا منه هنا ومنه العدا  
 كانه الاما حكي الشيخ ابو طاهر وكان اصحابا عنك اود انه واجب حكي صاحب  
 الكاوي ان داود اوجبه ولو بسبب اصله سنة كما قال السخ بن لاصوبه  
 هو واجب فان تركه عمدا بطلت صلواته وهذا النقل عن اخو عيني معروف  
 ولا يصح عنه وقال الفاضل ابو الطيب والعديري غلط الشيخ ابو حامد في كتابه  
 وجوبه عن داود بل منه جدا وانه سنة لانها اجابنا نضوا الله سنة وانكروا وجوبه  
 ولا يلزم من هذا الرد على ابي حامد ولا يصح له رد بظاهر الامر ولا يصح اجابنا  
 بما اخص به الشافعي في العم والمختص محمد بن ابي عبيد الذي ذكرناه فان انشق  
 على من لا يمتثل بالسؤال عند كل صلاة فاننا نرى وجه اسدوات والجم لا يمتثل  
 به ثنق اول ثنق قال العلماء في هذا الحديث ان الامر بالوجوب واستدلالنا  
 لمبادئ اخرها فيه ولا حجة الى الاطالة فيها الاستدلال اذ لم يثبت خلافا في  
 والحاد **ثالث** الوارد بالامر بحمله على السيد جمع بين الاطاديب والله اعلم  
 واعلم ان السؤال سنة في جميع الاحوال الاتل العام بولائه والقبول استجاب به في  
 احوال هكذا قاله اصحابنا وعلمه المصنف نعم اختلفوا في الاستجاب بالاحوال  
 اثنته المذكورة وليس الحكم كذلك بل هو مستحب في كل الاحوال لغير الصاب  
 لعزله صلى الله عليه وسلم السؤال مطهرة للغم مرضه للرب واما الاحوال التي يتكاد  
 الاستجاب فيها فحسبها عند القيام الى الصلاة سواء صلاة الفرض والنفل  
 سواء صلى بطهاره ماء او ثياب او غير طهاره كمن لم يتجدد ما لا يتركها  
 وصلى على حبه حاله صح به الشيخ ابو حامد والمخول وعندهما **الثاني** في  
 عند اصقار الاسنان ودليله حديث السؤال مطهرة واما احتجاج المصنف  
 له بحديث العباس فلا يصح لانه ضعف كما سبق الثالث عند الوضوء  
 انفق عليه اجابنا مع صح به صلحا الكاوي والثامل وتمام الحسين  
 والغزالي والرواني وصاحب البتاني والحزون ولا يخالف هذا خلافا